



حسنت محكمة استئناف القاهرة النزاع بين شركتي النيل العامة للطرق والكبارى وAF، النمساوية حول توريد صفقة من المواسير الصلب تعاقدت عليها الشركة المصرية وقيمتها ٨٣٨ ألفا و ٦٠٠ دولار ووردت المبلغ إلى النمساوية التي لم تلتزم بشروط توريدها حيث الرمت المحكمة الشركة النمساوية بدفع قيمة الصفقة.

قالت المحكمة في أسباب حكمها: إن شركة «تريدمان» للاستشارات الهندسية والتجارية تعمل وكيلًا تجاريًا ليس بالعمولة للشركة النمساوية، إضافة إلى أن التعاقد تم بين الشركتين المصرية والنمساوية مباشرة وأن الشركة المصرية التزمت بتحويل قيمة الصفقة بينما النمساوية لم تتشحن البضائع إلى موانئ الشحن.

أصدر الحكم المستشار فهمي شعب وعضوية المستشارين سمير نكرى وأشرف نصر «رئيسي المحكمة» بامانة سر حنا ميلاد رزق.

بتداول الدعوى بالجلسات أصدرت المحكمة حكمها المتقدم ورفضت طلبات شركة النيل العامة بالحصول على مليوني جنيه تعويضا والمصروفات البنكية التي تكبدتها ١٠٠٤٢٧ جنيها.



أخبار عقارية

رفض دعوى «العبور» للتنمية

إفلاس شركة متخصصة في

صناعة الأسمنت

رفضت محكمة استئناف القاهرة دعوى شركة العبور للتنمية والانشاءات الكائنة بالزمالك تطالب فيها بأشهار إفلاس شركة معروفة في تصنيع الاسمنت لعجزها عن سداد الديون المستحقة لها وقدرها ٣ ملايين و ٧٨٥ الف جنيه الناتجة عن تنفيذ بعض المقاولات لصالحها.

قالت المحكمة في أسباب حكمها: إن هناك دعوى حساب منظرية تحت رقم ٥٢٦ لسنة ٢٠٠٥ ولم يصدر فيها حكم نهائي وأن هناك اجتماعات قد حدثت بين طرف النزاع حول تسوية الديونية.

كانت العبور قد اقامت الدعوى المائلة وأصررت فيها على طلب إفلاس الشركة بعدما عجزت عن سداد ديونها وقررت اعتبار يوم ١٩ مارس ٢٠٠٣ تاريخا مؤقثا للتوقف عن السداد بل وقررت أن الديونية التي تطالب بها ثابتة المقدار في حق الشركة المراد إفلاسها ومستحقة الاداء وغير متنازع عليها.

بتداول الدعوى بالجلسات أصدرت المحكمة حكمها المتقدم برئاسة المستشار زكى عبد العزيز محمد وعضوية احمد نشأت الانصاري وأبو بكر محمود عبيد بامانة سر أشرف محمد الحسيني.

المصرية للبناء والتشييد

تطالب باسترداد رسوم

الخدمات



عن ضرورة توافر قواعد اقتصادية من زراعة وصناعة تحويلية واستخراج معادن للقرية في الظهير بحيث يتم إيجاد توازن مابين الاستيطان البشرى والخدمى والاقتصادى بتلك القرى حتى لا تتحول إلى قرى للسكن والنوم فقط ويتبع ذلك انشاء المرافق والخدمات المتميزة في الظهير الصحراوى كعنصر جذب للفلاح المصرى.

صعيد مصر

من جهته طالب الدكتور حماد على مدرس التخطيط العمرانى بهندسة قناة جامعة الأزهر بإنشاء محاور عمرانية عرضية تربط بين عواصم ومدن الصعيد على نهر النيل من جهة ومدن البحر الاحمر ومناطق الصحراء الغربية القابلة للاستصلاح والغنية بالثروات المعدنية من جهة أخرى وتعظيم العائد العمرانى من انشاء خط سكك حديد سفاجا - أبو طرطور وكذلك تعديل استراتيجية انشاء المدن في الصعيد بحيث ترتبط بالمحاور العرضية ولا ترتبط فقط بالمحور الطولى نهر النيل حتى يمكن زيادة الرقعة المعمورة في جنوب الواى بإقامة المدن فى عمق الصحراء الغربية والشرقية مع الاهتمام بظهيرها الريفى فى وادى وظهرها البدوى فى الصحراء.

وأضاف أنه يجب عدم وضع قانونى التخطيط العمرانى رقم ٢ لسنة ٨٢ والهدم والبناء رقم ٦ لسنة ٧٦ فى قانون واحد وذلك لاختلاف المجال الذى يضبطه

كل قانون لأن القانونين غير مرتبطين من حيث الاختصاص ولكن يتم تغييرهما

من ضرورة توافر قواعد اقتصادية من زراعة وصناعة تحويلية واستخراج معادن للقرية في الظهير بحيث يتم إيجاد توازن مابين الاستيطان البشرى والخدمى والاقتصادى بتلك القرى حتى لا تتحول إلى قرى للسكن والنوم فقط ويتبع ذلك انشاء المرافق والخدمات المتميزة في الظهير الصحراوى كعنصر جذب للفلاح المصرى.

وأضاف أنه من الواجب العمل على ربط المدن الجديدة بالكتلة العمرانية القائمة حتى يسهل على السكان الانتقال إليها مع زيادة عوامل الجذب والاستثمار بتلك المدن على أن يقابل ذلك عناصر لتحفيز سكان المدن القائمة على الانتقال للمدن الجديدة مثل منح إعفاءات ضريبية على انشطتها وتخفيض قيمة الكهرباء والمياه ورفعها داخل القاهرة الكبرى التي يعيش فيها ٢٥٪ من سكان مصر وتستحوذ على ٤٠٪ من استثمارات المرافق والخدمات وهذه نسبة كبيرة يجب أن توجه غالبيتها للاستثمار فى المدن الجديدة.

وطالب د. عبد الباقي بالتوجه إلى تعميم وتنمية منطقة وسط سيناء وليس أطرافها حتى يشكل ذلك بعدا استراتيجيا لمصر حيث أن خلو وسط سيناء من السكان والعمران يشكل تهديدا لأمن مصر القومى.

وتوفر للبيضاء بسعر منخفض وينظام سداد يناسب ظروفهم وقدراتهم المالية بأن يكون على أجال طويلة ليستطيعوا



مطالب الخبراء من وزير الإسكان الجديد

هيئة للإسكان الاجتماعى ومنح الأراضى بالإيجار والالتزام بالمخططات الإقليمية للتنمية العمرانية

بدوى السيد

سياسة واضحة للإسكان تشمل إسكان محدودى الدخل وطرح الأراضى بالإيجار وليس بالتمليك لإخراجها من سوق المضاربات والالتزام بالمخططات الإقليمية للتنمية العمرانية وإيجاد محاور جديدة لها خارج القاهرة الكبرى التي تستحوذ على ٩٦٪ من الاستثمارات ولن تتبع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة مجلس الوزراء مع افساح المجال للمشاركة الشعبية لكي تبني لنفسها ذاتيا وتحجيم العشوائيات وتطويرها والاهتمام بالقرية المصرية تلك أهم المحاور التي طالب بها خبراء الإسكان ان توضع فى اجندة الوزير الجديد المهندس أحمد الغربى والتفاصيل بين هذه السطور.

فى البداية طالب الدكتور أبو زيد راجح وكيل وزارة الإسكان السابق ورئيس مركز بحوث البناء والإسكان الأسبق بضرورة وضع سياسة واضحة المعالم للإسكان بحيث تشمل شرائح المجتمع المختلفة ويكون مركز هذه السياسة إسكان محدودى الدخل بحيث يتم توفير وحدات مناسبة ووضع سياسة واضحة للدعم بحيث يصل لمستحقيه فقط على أن توجه هذه السياسة الى تمكين الوحدات عن طريق الإيجار وليس التملك وإنشاء جهاز إدارى يتولى توفير هذا النوع من الإسكان وليكن الهيئة القومية للإسكان الاجتماعى وأن يكون الجزء الأكبر المستهدف من هذه الشريحة هى الأسر المكونة حديثا وليكن بنسبة ٨٠٪ وتخصيص الـ ٢٠٪ المتبقية لسكان الإسكان الهامشى والمقابر والعشوائيات وحالات الإخلاء الإدارى مؤقثا أن الأسر الحديثة تبلغ سنويا ٦٠ ألف

والتي تحتوى على مجتمعات من جميع الشرائح الاقتصادية والاجتماعية

إيجاد فرص عمل مناسبة للسكان المستقرات البشرية

وطالب د. عبد العزيز بضرورة الاهتمام بالمناطق الواعدة مثل مطروح

مجلس الوزراء مع افساح المجال للمشاركة الشعبية لكي تبني لنفسها ذاتيا وتحجيم العشوائيات وتطويرها والاهتمام بالقرية المصرية تلك اهم الحاور التي طالب بها خبراء الإسكان ان توضع فى اجندة الوزير الجديد المهندس أحمد المغربى والتفاصيل بين هذه السطور.

فى البداية طالب الدكتور ابوزيد راجح وكيل وزارة الإسكان السابق ورئيس مركز بحوث البناء والإسكان الأسبق بضرورة وضع سياسة واضحة المعالم للإسكان بحيث تشمل شرائح المجتمع المختلفة ويكون مركز هذه السياسة إسكان محدودى الدخل بحيث يتم توفير وحدات مناسبة ووضع سياسة واضحة للدعم بحيث يصل مستحقه فقط على أن تتجه هذه السياسة الى تمكين وحدات عن طريق الإيجار وليس التمليك وإنشاء جهاز إدارى يتولى توفير هذا النوع من الإسكان وليكن الهيئة القومية للإسكان الاجتماعى وان يكون الجزء الأكبر المستهدف من هذه الشريحة هى الأسر المكونة حديثا وليكن بنسبة ٨٠٪ وتخصيص الـ ٢٠٪ المتبقية لسكان الإسكان الهامشى والمقايير والشوائب وحالات الإخلاء الإدارى موضحا أن الأسر الحديثة تبلغ سنويا ٦٠ ألف أسرة حسب الاحصائيات الرسمية والمطلوب لها ٦٠٠ ألف وحدة سكنية على أن ينال الدعم من يستحقه منهم وهى نسبة تصل الى ٧٠٪ من هذه الأسر لأنها تحت خط الفقر حيث أن دخلها الشهري يساوى أو يقل عن ٦٠٠ جنيه مع ضرورة أن يتم تحديد هذه الشريحة تحديدا واضحا وتحديد الوحدات السكنية المناسبة لهم.

أراض بالإيجار

وأضاف د. راجح أنه يجب طرح الأراضى بنظام الإيجار وأن تظل ملكا للدولة وتتاح للشرائح المختلفة للإسكان نظير رسوم سنوية على أن تختلف هذه الرسوم من شريحة إلى أخرى بحيث تحدد الرسوم السنوية لإسكان محدودى الدخل بأقل ما يمكن لتناوب دخلهم ومستواهم الاقتصادي ثم تزيد هذه

الرسوم للشريحة المتوسطة وتزيد أكثر وأكثر للشريحة الثرية، وبهذه الطريقة تخرج الأرض من سوق المضاربات كما يحدث فى غالبية دول العالم وهذا بدوره يوفر دخلا مستمرا للدولة لأن المستثمر حاليا يشتري متر الأرض فى حدود ٧٠٠ جنيه ثم يبيعه بعد فترة بأضعاف مضاعفة على أن تكون هذه الأراضى مرفوعة لأن الدول مسئولة دستوريا عن توفير المرافق موضحا أن مشكلة الإسكان لن تحل على المدى القصير ولكن المطلوب منع تفاقمها بأن نبعث عنها التراكمات حيث أن سبب تضخم المشكلة أنها مشكلة قديمة ومتراكمة وفيما يخص العشوائيات أكد أن تكلفتها تزيد على ٢٠ مليار جنيه مما يجعل من الاستحالة إزالتها بل يجب أن يتم تطويرها وحل مشاكلها بتوصيل المرافق الأساسية والخدمات الاجتماعية لها مع تحديدها بحيث لا يتم التوسع منها مرة أخرى وأن يتم احتواء الزيادة السكانية بها داخل المدن الجديدة مع



إيجاد فرص عمل مناسبة لسكان المستقرات البشرية

وتأتى فى مقدمة الأمور المطلوبة كما يقول المهندس صلاح حجاب رئيس لجنة التشييد بجمعية رجال الأعمال المصريين أن يتم دراسة المشروعات قبل تنفيذها دراسة متأنية وأن تتم بدون تعجل وأن يتم النظر فى كل التوصيات السابقة منذ الولاية الأولى للرئيس مبارك فى المؤتمر القومى للإسكان الذى قرر ضرورة النظر الى مشكلة الإسكان باعتبارها مشكلة اجتماعية واقتصادية وليست مشكلة هندسية فقط.

هيئة المجتمعات العمرانية

وطالب بأن تعود تبعية هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لمجلس الوزراء تطبيقا للقرار الجمهورى الذى نص على ذلك لأن مشكلة تنمية المجتمعات العمرانية- كما يقول- ليست مشكلة وزارة واحدة ولكنها تنمية تستوجب التنسيق والعمل بين مجموعة من الوزارات.

وأضاف أن الهيئة العامة للتخطيط العمرانى التابعة لوزارة الاسكان والتعمير مطالبة بأن تنتهى فى امر محدود من اعداد المخططات العمرانية للواقع الجغرافى المصرى وللمدن الكبرى وأن يتم مناقشة هذه المخططات بالصورة التى ترضها قانون التخطيط العمرانى على جميع المستويات التى تقضى بضرورة مشاركة المواطنين فى عملية التخطيط ليستشعروا بالمشاركة التى ترتب عليها متابعة التنفيذ واحترام ما شاركوا فيه موضحا أن المخطط الوحيد الذى تم اعتماده هو مخطط اقليم القاهرة الكبرى الذى تم عرضه على رئيس الجمهورية فى ١٧ مايو ١٩٨٢ وفيما يتعلق بمشكلة الإسكان أكد حجاب أن الحل ينبع من دراسة الاحتياجات محليا على مستوى كل مدينة وكل محافظة وإيجاد الاراضى الصالحة للامتدادات العمرانية تخطيطيا

محاور التنمية

وطالب د. عبيد العزيز بضرورة الاهتمام بالمناطق الواعدة مثل مطروح التى كانت مخزن القمح للعالم واعادة النظر فى استخدام منخفض القطاره لعمل تنمية زراعية متكاملة مع ضرورة اكتشاف مقومات الساحل الشمالى فى البناء فسوق هذه الاراضى المخططة والمرفقة التى يتم التصرف فيها طبقا لنوعية استثمارها تصاعديا بحيث يتم منحها لاسكان محدودى الدخل مجانا وللإسكان فوق المتوسط بسعر التكلفة وللإسكان الفاخر بسعر مرتفع وقد سبق للجنة الإسكان سنة ١٩٦٩ أن عرضت هذا التصور ولم ينفذ وطالب بأن يتواجد بجانب الوزير مجموعة عمل تطوعية من ذوى الرؤى والفكر والتخصص

لجنة وزارية

من جانبه طالب الدكتور عبد الله عبد العزيز أستاذ التخطيط العمرانى ورئيس لجنة الإسكان باكاديمية البحث العلمى بضرورة تشكيل لجنة وزارية تضم وزراء الإسكان والتخطيط والنقل والسياحة تعمل على خلق تنمية عمرانية متكاملة بجميع مكوناتها داخل الاقاليم التخطيطية السبعة التى تضمها الجمهورية ويكون كل اقليم مستقلا بتخطيطه وادارته ومرافقه وتعمل هذه اللجنة على تنسيق الادوار بين الجهات المختلفة لمنع المعارضات والتناقضات التى كانت تحدث فى السابق امام أى عمل تنموى حقيقى موضحا ان الاهتمام بالتنمية داخل الاقاليم التخطيطية يؤدى الى وجود تكامل داخل كل اقليم وعدم التركيز الاستثمارى والسكاني داخل مساحة ضيقة ويضرب المثل بإقليم الاسكندرية التخطيطى الذى يشمل محافظات الاسكندرية ومطروح والبحيرة، والفكافة السكانية داخل مطروح نسبتها ٨٠٪ بالنسبة لكل كيلو مترمربع، اما الاسكندرية فإن الكيلو متر مربع يعيش فوقه ٣٢٠ فرد وأقل من ذلك فى البحيرة بما يشير الى التفاوت الرهيب فى الكثافة السكانية داخل مناطق الاقليم المختلفة وهذا بدوره يؤدى الى ارتفاع أسعار الاراضى والعقارات داخل بعض المناطق دون مناطق أخرى.

وطالب د. عثمان بأن يعتمد وزير الإسكان الجديد على كوادرك أكثر خبرة منه لأن الوزير هو قائد لفريق عمل متكامل وليس اداريا يدير بنفسه موضحا ان الإسكان يجب ان يكون فى مقدمة اولويات الدولة بعد الغذاء مباشرة وخطة الدولة الاستثمارية يجب ان توفر دخلا مستثمرا فى مجال التشييد والبناء وكذلك فإن الاراضى يجب ان

توفر للبيضاء بسعر منخفض وينظام سداد يناسب ظروفهم وقدراتهم المالية بأن يكون على اجال طويلة ليستطيعوا البناء عليها بأنفسهم.

المشاركة الشعبية فى البناء

وفيما يختص بالعشوائيات أكد الدكتور محمد عبدالباقى ابراهيم استاذ التخطيط العمرانى بجامعة عين شمس ورئيس مركز الدراسات التخطيطية والقاهرة لأنها تعاني من تركيز عمرانى مما يسبب مشاكل للمرافق والخدمات حيث إن هدف المدن الجديدة كان الابتعاد عن جسم القاهرة بما يحقق الاتزان العمرانى وهذا لم يحدث بل الذى حدث هو زيادة التكدس بالقاهرة على حساب المناطق الأخرى. مطالبا بضرورة إيجاد محاور أخرى للتنمية خارج القاهرة وتوزيع الاستثمارات بصورة عادلة بين مناطق الجمهورية المختلفة حيث أن القاهرة تستحوذ على ٩٦٪ من الاستثمارات بالمدينة أما باقى مناطق الجمهورية فإنها تحصل على ٤٪ فقط وأن يتم ذلك فى ضوء العودة الى تنفيذ الاستراتيجية القومية للتنمية العمرانية المتكاملة.

جذب الاستثمارات الخارجية

أما الدكتور اسماعيل عثمان الخبير العقارى ورئيس مجلس ادارة شركة العقاولون العرب السابق فيرى ضرورة العمل على جذب الاستثمارات العربية والاجنبية للاستثمار فى مجالات الإسكان والتنمية العمرانية لأن الدولة لن تستطيع ان توفر المسكن المناسب لكافة فئات الشعب بمفردها بل دورها فى الاصل ان تضع اللوائح المشجعة لاستقطاب رؤوس الاموال لتنشأ مشروعات تحرك قطاع التشييد والبناء وليس العكس والمجال العقارى سلعة متحركة يجب الاستفادة من تدويرها مع ضرورة التركيز على توفير السكن لحدودى الدخل.

وأضاف انه من الواجب العمل على ربط المدن الجديدة بالكتلة العمرانية القائمة حتى يسهل على السكان الانتقال إليها مع زيادة عوامل الجذب والاستثمار بتلك المدن على أن يقابل ذلك عناصر لتخفيف سكان المدن القائمة على الانتقال للمدن الجديدة مثل منع اغفاءات ضريبية على انشطتها وتخفيض قيمة الكهرباء والمياه ورفعها داخل القاهرة الكبرى التى يعيش فيها ٢٥٪ من سكان مصر وتستحوذ على ٤٠٪ من استثمارات المرافق والخدمات وهذه نسبة كبيرة يجب ان توجه غالبيتها للاستثمار فى المدن الجديدة.

وأضاف انه من الواجب العمل على ربط المدن الجديدة بالكتلة العمرانية القائمة حتى يسهل على السكان الانتقال إليها مع زيادة عوامل الجذب والاستثمار بتلك المدن على أن يقابل ذلك عناصر لتخفيف سكان المدن القائمة على الانتقال للمدن الجديدة مثل منع اغفاءات ضريبية على انشطتها وتخفيض قيمة الكهرباء والمياه ورفعها داخل القاهرة الكبرى التى يعيش فيها ٢٥٪ من سكان مصر وتستحوذ على ٤٠٪ من استثمارات المرافق والخدمات وهذه نسبة كبيرة يجب ان توجه غالبيتها للاستثمار فى المدن الجديدة.

صعيد مصر

من جهته طالب الدكتور حماد على مدرس التخطيط العمرانى بهندسة قناة جامعة الأزهر بإنشاء محاور عمرانية عرضية تربط بين عواصم الصعيد على نهر النيل من جهة ومدن البحر الاحمر ومناطق الصحراء الغربية القابلة للاستصلاح والغنية بالثروات المعدنية من جهة أخرى وتعظيم العائد العمرانى من انشاء خط سكك حديد سفاجا - ابو طرطور وكذلك تعديل استراتيجية انشاء المدن فى الصعيد بحيث ترتبط بالمحاور العرضية ولا ترتبط فقط بالمحور الطولى نهر النيل حتى يمكن زيادة الرقعة المعمورة فى جنوب الوادى بإقامة المدن فى عمق الصحراء الغربية والشرقية مع الاهتمام بظهيرها الريفى فى وادى

وظهيرها البدوى فى الصحراء. وأضاف انه يجب عدم وضع قانونى التخطيط العمرانى رقم ٣ لسنة ٨٢

والهدم والبناء رقم ٦ لسنة ٧٦ فى قانون واحد وذلك لاختلاف المجال الذى يسيطره كل قانون لأن القانونين غير مرتبطين مع حيث الاختصاص ولكن يتم تغييرهما بقانونين جديدين الظروف المتغيرة والاقتصادية لكل منطقة من مناطق الجمهورية وخاصة الصعيد الذى يتسم بظروف مناخية قاسية صيفا وشتاء يلزم معها التفكير بأسلوب جديد فى نوعية الشوارع وعرضها وارتفاعات المباني عليها كذلك يجب التركيز فى التوسعات العمرانية لمدينة الصعيد على توفير تقاسيم اراضى البناء للجهة اكبر بدلا من بناء وتمليك الوحدات السكنية التى لا توفر لهم احتياجاتهم الآتية والمستقبلية فضلا عن انهم يحسبون بناء مساكنهم بأنفسهم مع اشتراط أن يتم البناء فى فترة محددة.

وأشار د. حماد الى ضرورة الاهتمام بتوسيع وتحديث شبكة الطرق وخاصة فى عنق الزجاجة محافظتى بنى سويف والتبنا والانتهاه من الطريق السريع الصحراوى غرب النيل

والبدء فى ازواجه فور اكتمال مرحلته الأولى موضحا ان المحاور العرضية الرابطة للوادي بمدن البحر الأحمر ستؤدى الى تخفيف الضغط كثيرا على الطريقين الزراعيين شرق وغرب النيل. وأكد على ضرورة ترك مجال متسع للمجالس المحلية لأن تشارك فى وضع تصور لرسم التراخيص على أن يتم الربط بين قيمة الرسوم المحصلة على اساس مساحة التنمية والارتفاع المحدد بنظام الشرائح حيث تكون المساحة الصغيرة والارتفاع الذى لا يزيد على ٦ أدوار شريحة أولى تحصل عليها رسوم بسيطة وما يزيد عن ٢٠٠ متر مسطح وعن ٦ ادوار يحاسب على ٥٠ جنيها للمتر الواحد حسب الحجم والمساحة. موضحا ان الحساب يجب أن يكون هندسيا وليس ماليا بمعنى ألا يتم الربط بمبلغ محدد بل بمساحة محددة لأن التسعيرة الجديدة أدت الى توقف الناس عن البناء.



صلاح حجاب

وأشار د. حماد الى ضرورة الاهتمام بتوسيع وتحديث شبكة الطرق وخاصة فى عنق الزجاجة محافظتى بنى سويف والتبنا والانتهاه من الطريق السريع الصحراوى غرب النيل

والبدء فى ازواجه فور اكتمال مرحلته الأولى موضحا ان المحاور العرضية الرابطة للوادي بمدن البحر الأحمر ستؤدى الى تخفيف الضغط كثيرا على الطريقين الزراعيين شرق وغرب النيل. وأكد على ضرورة ترك مجال متسع للمجالس المحلية لأن تشارك فى وضع تصور لرسم التراخيص على أن يتم الربط بين قيمة الرسوم المحصلة على اساس مساحة التنمية والارتفاع المحدد بنظام الشرائح حيث تكون المساحة الصغيرة والارتفاع الذى لا يزيد على ٦ أدوار شريحة أولى تحصل عليها رسوم بسيطة وما يزيد عن ٢٠٠ متر مسطح وعن ٦ ادوار يحاسب على ٥٠ جنيها للمتر الواحد حسب الحجم والمساحة. موضحا ان الحساب يجب أن يكون هندسيا وليس ماليا بمعنى ألا يتم الربط بمبلغ محدد بل بمساحة محددة لأن التسعيرة الجديدة أدت الى توقف الناس عن البناء.

وأشار د. حماد الى ضرورة الاهتمام بتوسيع وتحديث شبكة الطرق وخاصة فى عنق الزجاجة محافظتى بنى سويف والتبنا والانتهاه من الطريق السريع الصحراوى غرب النيل

وأشار د. حماد الى ضرورة الاهتمام بتوسيع وتحديث شبكة الطرق وخاصة فى عنق الزجاجة محافظتى بنى سويف والتبنا والانتهاه من الطريق السريع الصحراوى غرب النيل

وأشار د. حماد الى ضرورة الاهتمام بتوسيع وتحديث شبكة الطرق وخاصة فى عنق الزجاجة محافظتى بنى سويف والتبنا والانتهاه من الطريق السريع الصحراوى غرب النيل

المصرية للبناء والتشييد

تطالب باسترداد رسوم الخدمات

الخدمات

طالبت الشركة المصرية للبناء والتشييد بدد ٢٢٦ ألفا و ٨٤٨ جنيها رسوم خدمات حصلتها منها مصلحة الجمارك عن صفقات قطع غيار مستوردة من الخارج وادخلتها الى البلاد عن طريق جمرك الاسكندرية كما طالبت بفوائد ٤٪ على المبلغ حتى تمام السداد. قالت الشركة فى صحيفة عرضها بالاستئناف التى تنظرها المحكمة برئاسة المستشار احمد جمال الدين عبد المعتم وعضوية المستشارين اشرف جاد البنا واحمد عز الدين بأمانة سر اشرف حجاج: انها استوردت ٣٥ رسالة قطع غيار للسيارات عام ٩٨ ولم تدفع هذه البضائع فى الساحات المختصة للجمارك أن المستودعات التى تستأجرها وزعم ذلك فوجئت بإضافة رسوم تخزين الى البيانات الجمركية التى سددت قيمتها ورغم صدور حكم الدستورية العليا ببطان تحصيل هذه الرسوم سواء بمقتضى قانون الجمارك أو وفقا للتعليمات الوزارية فإن الصلحة مستمرة فى تحصيل هذه الاموال ولا تقوم بردها بالطرق الودية. قررت المحكمة احالة النزاع الى الخبير الفنى لبيان مدى احقية الشركة فى استرداد هذه الرسوم من عدمه.

رفض دعوى خبير عقارى

يطالب المؤسسة المصرية

العربية بعمولة عن بيع مزرعة

رفضت محكمة استئناف القاهرة دعوى شكرى بولس ميخائيل خبير عقارى وورثة المرحوم زغلول احمد حسين وسيط عقارى، بطالبه، بنك

جدول أسعار الأراضى والعقارات

جدول أسعار الأراضى والعقارات